

## الفساد الإداري وانعكاساته على الاقتصاد الخفي في الجمهورية العربية السورية

أ. جوزيف نعمه موسى  
كلية العلوم الإدارية والاقتصادية  
جامعة الوادي الدولية الخاصة  
joseph.nehme.mousa@gmail.com

د. كارول فريد الصايغ  
كلية العلوم الإدارية والاقتصادية  
جامعة الوادي الدولية الخاصة  
dr.alsaygh@wiu.edu.sy

### المُستخلص:

يهدف هذا البحث إلى إلقاء الضوء على مفهوم كل من الفساد الإداري والاقتصاد الخفي ودراسة الارتباط بين هاتين الظاهرتين. وبالاعتماد على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي في دراسة العلاقات واختبار الفرضيات باستخدام النماذج والاختبارات الإحصائية المناسبة كالآتي: الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة، اختبار الارتباط، نموذج الانحدار الخطي المتعدد، التحليل العاملي. حاول الباحثان دراسة انعكاس الفساد الإداري في الاقتصاد الخفي والتأكيد على أنه دعامة من دعائم الاقتصاد الخفي، توصيات البحث كانت زيادة برامج التوعية والتثقيف ضد الفساد الإداري ونشر ثقافة الولاء والتفاني في العمل من أجل الصالح العام واعتماد استراتيجية دقيقة وشاملة تتضمن تدابير رادعة وقائية وتعليمية واضحة، وضمن إطار زمني محدد يتم من خلاله توجيه ضربات شديدة ضد المؤسسات الفاسدة والأفراد الذين يدعمون الفساد على مختلف المستويات الإدارية ودون استثناء مع اعتماد الخبرات والكفاءات الوطنية. الكلمات المفتاحية: الفساد الإداري، الاقتصاد الخفي، مؤشر مدركات الفساد، مؤشر الحوكمة، التهرب الضريبي.

### Administrative Corruption and its implications on the hidden economy in Syrian Arab Republic

Dr.Carol Farid Alsayegh  
College of Administrative and Economic Sciences  
Wadi International University

Mr.Joseph Nehme Moussa  
College of Administrative and Economic Sciences  
Wadi International University

### Abstract:

This research aims to shed light on the concept of Administrative corruption and the hidden economy and to study the link between these two phenomena. In addition, by relying on the descriptive approach and the analytical approach in studying the relationships and testing the hypotheses using the appropriate models and statistical tests as follows: descriptive statistics of the study variables, correlation test, multiple linear regression model, factor analysis. The researchers tried to study the reflection of corruption in the hidden economy and to confirm that it is one of the pillars of the hidden economy. The recommendations of the research were to increase awareness and education programs against administrative corruption and to spread a culture of loyalty and dedication to work to achieve the public interest, adopting a comprehensive and accurate strategy that includes clear deterrent, preventive and educational measures, and

within A specific timeframe, through which severe strikes are directed against corrupt and pro-corruption institutions and individuals at all administrative levels, without exception, and national experiences and competencies are adopted.

**Keywords:** Administrative Corruption, Hidden Economy, Corruption Perception Index, Governance index, Tax Evasion.

## المقدمة

إن من أصعب الأمور التي تواجه المخططين وأصحاب القرار في الدول المختلفة هي مشكلة الفساد والتي تعاني منها كافة الدول الصناعية والنامية وبدرجات متفاوتة. ويعرف الفساد إنتشاراً كبيراً على كافة المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، حيث أصبحت مظاهره ونتائجه ماثلة للعيان في مواضع عديدة، كما مست هذه المظاهر الخطيرة مختلف المنظمات الحكومية والخاصة فلا يوجد قطاع أو ميدان اقتصادي أو غير اقتصادي يخلو ولو من بعض ملامح الفساد. وإن معالجة موضوع ذو قدر كبير من الأهمية والخطورة على كافة المستويات هو اهتمام نابع من الواقع الاقتصادي والسياسي والاجتماعي وغيرها من المجالات الأخرى، وكل هذه المجالات إذا ما تعرضت لممارسات الفساد فإنها ستخلف آثار سلبية و كارثية تُلقى بثقلها على كافة البرامج والخطط التنموية سواء في الميدان الاقتصادي أو السياسي أو الاجتماعي. وإن مختلف هذه الآثار السلبية الخطيرة جعلت من هذه الظاهرة محل تضافر جهود وطنية ودولية مستمرة، فقد أبرمت الاتفاقيات وتأسست الهيئات الدولية والوطنية وصدرت قوانين خاصة في سبيل مكافحة الفساد والمفسدين، وسورية كانت ولا زالت تعمل جاهدة لمحاربة هذه الظاهرة، بدءاً من السبعينات وصولاً إلى المشروع الوطني للإصلاح الإداري الذي أصدره السيد الرئيس الدكتور بشار الأسد في ٢٠ حزيران عام ٢٠١٧، والذي يعتبر منعطف تاريخي للإصلاح الإداري في سورية.

**أهمية البحث:** يستمد البحث أهميته من تنامي ظاهرة الفساد الإداري خاصة في الدول النامية، والموقع الهام الذي يحتله في إقتصادياتها، وارتباطه باقتصاداتها الخفية، ما يجعل منه عائق أمام تحقيق تنمية إقتصادية ناجعة، مما يجعل من دراسة هذه الظاهرة وانعكاسها على الاقتصاد الخفي مسألة لا مناص منها.

**أهداف البحث:** يهدف البحث إلى دراسة ظاهرة الفساد ومفهومها، بهدف التعرف على ارتباطها ودورها في تعزيز الاقتصاد الخفي في سورية، واكتشاف العلاقة بينهما.

**مشكلة البحث:** يعد الفساد الإداري من المشكلات الكبيرة التي تؤرق المجتمعات أنظمة وشعوباً، وقد ازداد الإهتمام بهذه الظاهرة في العقود الأخيرة نظراً لدرجة إتساعها، حيث تزايدت معها وتطورت الأنشطة والممارسات غير المشروعة متخذة أشكالاً وأبعاداً تستدعي القلق الكبير من توسعها إلى درجة أصبحت تهدد مجتمعات كثيرة سواء كانت نامية أو متقدمة في كيانها النظامي وأمنها الاجتماعي واستقرارها السياسي ورخائها الإقتصادي وتنميتها المستدامة وإن كان بكيفيات مختلفة وبدرجات متفاوتة وهو ما يطلق عليه الاقتصاد الخفي، نظراً لأن هذه الأعمال والأنشطة لا يمكن أن تنشط إلا في بيئة فاسدة حيث أن نتائج هذا الاقتصاد تصب في وعاء واحد ألا وهو الهدر الإقتصادي للموارد المادية والمالية للمجتمع الإقتصادي، وعليه تتمثل مشكلة البحث في الإجابة عن السؤال التالي: ماهي ظاهرة الفساد الإداري؟ وما مدى تأثيرها على الاقتصاد الخفي في سورية؟

**فرضيات البحث:** يقوم البحث على فرضية مفادها: هناك دور وتأثير لظاهرة الفساد الإداري في اتساع ونمو الاقتصاد الخفي في سورية.

**منهجية البحث:** تمّ استخدام المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، والأسلوب الإحصائي في جمع وتبويب ومعالجة وتحليل البيانات وذلك لاختبار الفرضيات عن طريق تحليل البيانات الثانوية، وأرقام المنظمات الدولية.

**مصادر جمع المعلومات والبيانات:** منظمة الشفافية الدولية، البنك الدولي، منظمة الأمم المتحدة، وزارة المالية السورية.

**الحدود الزمانية والمكانية للبحث:**

- حدود الدراسة الزمانية: يمتد البحث على فترة زمنية (٢٠٠٣-٢٠١٨).

- حدود الدراسة المكانية: الجمهورية العربية السورية.

**هيكلة البحث:**

١. **الجنور التاريخية للفساد:** لقد عرفت الحضارات الأولى في العالم ظاهرة الفساد من ذلك ما ظهر في قوانين الألواح السومرية والتي عرفها أوغو وأوروك، ومحاضرات مجلس "أراك"، كما أنّ الوثائق التي يعود تاريخها إلى الألفية الثالثة قبل الميلاد أنّ المحكمة الملكية كانت تنظر في قضايا الفساد كاستغلال النفوذ واستغلال الوظيفة العامة وقبول الرشوة وإنكار العدالة، وقد وضعت لها عقوبات تصل إلى حد الإعدام. أمّا حمورابي في المادة السادسة من شرائعه، قد أشار إلى الاعتداء على المال العام، وقال بضرورة مكافحة آفة الفساد، كما جاء في تشريع "خور-محب" ذكر الفساد في سياق تنظيم الإدارة والعلاقة السليمة في الحكم وفي الدولة. وفي كتاب التعليم الأكبر لكونفوشيوس، فقد أعزى أسباب الحروب إلى فساد الحكومات، وأيضاً في كتاب عقيدة الوسط أكدّ كونفوشيوس أنّ الحكم الصالح لا يصلح إلا بالناس الصالحين والحكومات والوزارات الصالحة.

أمّا سولون وهو أحد حكماء السبعة عند الإغريق وقد سبق أفلاطون في توصيف الايوتوبيا، إذ حدد في تشريعاته التي أطلق عليها اسم قانون "اتيكّا" القواعد التي يجب على موظفي الدولة الالتزام بها ضمن عملهم الإداري وسيادة القانون للحد من مظاهر الفساد، في حين قال أفلاطون في كتابه "الجمهورية" وهو يتحدث عن مسألة العدالة الفردية والجماعية، أنّ تحقيق العدالة يستبعد حصول المنفعة والمصلحة الخاصة والتي تعد منبع الفساد ومصدره المسهل لاستفحاله، أمّا في معالجة التطورات السياسية والتحوّلات في أشكال الدول فإنه يؤكد أنّ حب الثروة المفرط بكل أنواعها والتي مصدرها السلطة والبحث عن المطامع يقوم على حساب الذين لا يملكون مثل هذه الثروة. (الحضرمي، ٢٠١٤: ٣٣) أمّا أرسطو فقد شخّص الفساد السياسي من خلال تصنيفه لدساتير مائة وثمانين وخمسين مدينة أو حضارة إفريقية، وقد أكد في دراسته لهذه الدساتير ملاحظة مفادها أنّ العناصر التي تحافظ على الحواظر هي العوامل التي تدمرها. وبالرجوع إلى بريطانيا بدأ استخدام الفساد للضغط على أعضاء البرلمان من قبل الجهات المعارضة لهم لتحقيق أغراض منشودة وازداد الفساد حتى أصبح معروفاً في تلك البلاد. يحدد مراقبو تاريخ ظاهرة الفساد أنّ هذه الظاهرة مرتبطة بمعظم النظم السياسية الفاسدة إن لم تكن جميعها، جاء ذلك على خلفية القيم الأخلاقية المنخفضة والمتدنية وغياب الحكمة والقيم الفاضلة. وبالتالي بدأ الفكر السياسي الحديث في دراسة النظم السياسية على أساس مناهج الثقافة السياسية والتي استحدثت جذورها من الفكر الأفلاطوني في آخر مراحل هذا الفكر الذي ركز على الحاجة إلى تنقيف المجتمع حتى يتمكن من تعزيز إدارات وحكومات ذات حكم رشيد ومن ثم إنشاء دولة صالحة. (الحضرمي، ٢٠١٤: ٣٣)

## ٢. التعريف الاصطلاحي للفساد (تعريف المنظمات الدولية لمصطلح الفساد):

٢-١. تعريف الفساد وفق الأمم المتحدة: عرفت الأمم المتحدة الفساد بأنه سوء استعمال السلطة العامة لتحقيق لتحقيق مكاسب ومصالح خاصة، ويشمل كل أشكال الرشاوي للمسؤولين ورجال السياسة المحليين لكن لا يأخذ بعين الاعتبار الرشاوي التي تتم فيما بين القطاع الخاص. (داوود، ٢٠١١: ٢٣)

٢-٢. تعريف الفساد حسب منظمة الشفافية الدولية: عرفته على أنه استغلال السلطة من أجل المنفعة الخاصة. (داوود، ٢٠١١: ٢٣)

٢-٣. تعريف الفساد وفق البنك الدولي: استخدام الوظيفة العامة لتحقيق مكاسب شخصية وإساءة استخدام الوظيفة العامة من أجل تحقيق منفعة خاصة (محمد، ٢٠١٣: ٥٦).

## ٣. تعريف بعض الاقتصاديين للفساد: من بين هذه التعاريف نجد تعريف كل من:

٣-١. تعريف جونستون Johnston: والذي عرف الفساد بأنه استخدام الأدوار (في الوظائف العامة أو الموارد العامة لتحقيق مكاسب شخصية)، (حسن، ٢٠١٤: ٧).

٣-٢. عبر Robert Klidgrd روبرت كليتجارد عن الفساد بالصيغة التالية:

الفساد (ف) = الاحتكار (١) + حرية التصرف (ح) - المساءلة (م).

٣-٣. تعريف صامويل هنتون Samuel Huntington: الذي عرف الفساد بأنه سلوك يتضمن انحراف المسؤولين العاملين وانتهاكهم للأسس التي يقوم عليها النظام السياسي بغية تحقيق مصالحهم الخاصة.

جميع التعاريف اتفقت على غرض وهدف الفساد وهو الحصول على مكسب أو مصلحة شخصية أما بالنسبة للوسائل التي يمكن من خلالها تحقيق هذا الهدف فقد كان موضوع نزاع بين هذه التعاريف، حيث اتفقت جميع التعريفات على الغاية أو الهدف من الفساد، وهو الحصول على كسب خاص أو منفعة شخصية، أما الوسيلة التي يمكن من خلالها تحقيق هذا الهدف فكانت محل خلاف بين هذه التعاريف حيث قصرها البعض على الوظيفة العامة فقط، وهذا على خلاف الواقع لحدوث الفساد في القطاع الخاص والعام أو في نقاط التماس بين القطاعين (العام والخاص)، أما تعاريف أخرى تناولت تعريف الفساد بشكل عام، حيث استخدمت مصطلح المنصب بدلاً من الوظيفة ليشمل استغلال في القطاعين العام والخاص، على حد سواء (حسن، ٢٠١٤: ٧) وعليه تعددت وتختلف مفاهيم الفساد وتعريفه، وذلك يرجع لعاملين أساسيين:

أ. لا يتفق الباحثون على أي نوع من السلوك يجب إدراجه أو استثناءه من مفهوم الفساد.

ب. الفرق في الثقافة من بلد إلى آخر وكذلك القوانين والأعراف الاجتماعية التي تفضل بعض السلوكيات الفاسدة في نظر الدول الأخرى.

وبناءً على ما سبق يمكن تعريف الفساد بأنه سلوك ماله الخدمة العامة أو الخاصة الذي يؤدي إلى الإضرار في الهيكل الاقتصادي للبلد، من خلال الموارد الاقتصادية وزيادة الأعباء على الميزانية العامة، وتقليل كفاءة الأداء الاقتصادي وسوء تخصيص الموارد بقصد تحقيق مكاسب شخصية مادية أو غير مادية عينية كانت أم نقدية على حساب الصالح العام (حسن، ٢٠١٤: ٧).

٤. أنواع الفساد: إن مسألة تصنيف الفساد وتبيان صورته وأشكاله تدخل ضمن المقاربات بغية تحديد خطورته على صيرورة الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

إذاً للفساد صور وأشكال ومظاهر وأصناف كثيرة ومختلفة "إدارية، اقتصادية، سياسية، اجتماعية، أخلاقية، مهنية، تجارية ومالية" لكون هذه الأشكال والأصناف متعددة ومتداخلة:  
**الفرع الأول الفساد حسب الحجم:** يمكن تصنيف الفساد وفقاً لهذا المعيار إلى فساد كبير وفساد صغير.

**أولاً. الفساد الكبير:** حسب رأي المختصين هو نوع من ممارسات الفساد والتي تحدث في أعلى مستويات الإدارة والسلطة ويرتبط بالصّفات المالية الكبيرة، وانتهاك القوانين والأنظمة واللوائح.  
**ثانياً. الفساد الصغير:** تمّ تعريفه بأنه مرتبط بسلوك الموظفين الصّغار والمسؤولين في المناصب المتدنية مع حجم صغير للأموال المتداولة ضمنه مثل الرشاوي والمزايا والعمل المطلوب بمقابل والتي هي ذات أهمية ضئيلة مثل الوساطة في التّوظيف وسرعة إنجاز العمل ومنح التّراخيص (بودهان، ٢٠٠٩: ٢٥).

**الفرع الثاني الفساد وفقاً للمجال الذي ينشط فيه:** ويمكن تصنيفه وفق هذا المعيار إلى:  
**أولاً. الفساد السياسي:** ويعرف بأنه كل استغلال سيء للمنصب العام أو الموارد العمومية تمييزاً له عن فساد القطاع الخاص، فهو سلوك يأتيه صاحب المنصب (السلطات: التنفيذية، التشريعية، والقضائية، هيئات وطنية وإدارية ومحلية). إنّ استخدام غير مشروع للموارد العمومية السياسية المتاحة التي تشمل الثروة والدّخل واستخدام وسائل الإكراه والوظائف وغيرها من طرف من يشغل ذلك المنصب أو يراقب تلك الموارد لخدمة أهداف خاصة فردية أو عائلية جماعية أو حزبية وجلب منافع شخصية قد تكون مالية أو زيادة النفوذ أو اكتساب السلطة بطرق معينة حيث تتعدد ممارسات الفساد السياسي وتمثل الأشكال المعبرة عنه والمؤشرات الدّالة عليه، تصرفات تخالف التشريع الوطني والقانون الدولي وتتناهى مع القيم الأخلاقية وتعارض قيم النزاهة والشفافية (ليمام، ٢٠١١: ١١).

**ثانياً. الفساد الاقتصادي:** يتعلق بالممارسات الاستغلالية للاحتكارات الاقتصادية وقطاع الأعمال لصالح النّخب وتحقيق المصالح الاقتصادية الخاصة على حساب مصلحة المجتمع بشكل لا يتوافق مع القيم المضافة التي تسهم بها المجهودات الجمعية ويتم ذلك نتيجة غياب المراقبة وضعف الضوابط والقواعد الحاكمة.

وينجم الفساد الاقتصادي عن تركيز السلطة الاقتصادية في كيانات احتكارية تملك حجماً واسعاً في عملية اتخاذ القرارات. كما يقصد بالفساد الاقتصادي فساد الأجهزة الاقتصادية في الدولة التي تفقد بالضرورة إلى إفساد كل الحقول والمؤسسات الأخرى. وقد جاء أحد تعريفات الفساد منصباً على هذا الجانب، حيث قيل أنّه قبول الرّشوة المتأتى عن الوضع الاقتصادي، خاصة في الدول النّامية حيث تقوم هناك سياسات اقتصادية مرتجلة لاتراعي أي قدر من التوازن أو العدالة في توزيع الموارد الاقتصادية والثروات بين فئات الناس، الأمر الذي يؤدي إلى قيام تباين طبقي واختلال معدلات التدخل بين شرائح المجتمع. ونجد أنّ الأزمات الاقتصادية التي تتعرض لها بعض المجتمعات التي تنجم عن الحروب أو نتيجة اختلاسات ضخمة تؤدي إلى ظهور ما يعرف بالأسواق السوداء والتّهريب والاتجار بالملحومات وتبادل العملات وتبييض الأموال والتزوير وهذه مظاهر من الفساد الخطر (الشمري، ٢٠١١: ٥٧).

### الفرع الثالث الفساد وفقاً لطبيعة الانحراف:

أولاً. **الفساد المالي:** يتعلق بفساد المؤسسات المالية مثل المصارف وشركات الاستثمار والتأمين والبورصة، وذلك عندما تستخدم هذه المؤسسات الموارد المتاحة لخدمة مصالح خاصة، والتفريط في تطبيق القواعد والضوابط المهنية، واستخدام المواقع المتميزة لبعض الأشخاص للحصول على منافع لهم على حساب منافع الآخرين وخلق اتجاهات خداعية في السوق (حنوش، ٢٠١١: ٤).

ثانياً. **الفساد الإداري:** يتمثل في استغلال صغار الموظفين في القطاع العام من أجل تحقيق مكاسب خاصة، واختلقت المدارس الفلسفية التي تناولت موضوع الفساد الإداري بسبب اختلاف الأفكار والثقافات والمواقف المختلفة لرواد هذه المدارس من المنظرين والكتاب والعلماء، حيث عرف بصورة عامة هو انتهاك القوانين والانحراف عن تأدية الواجبات الرسمية في القطاع العام لتحقيق مكسب مالي شخصي، وعرف من خلال المفهوم الواسع بأنه الإخلال بشرف الوظيفة ومهنتها وبالقيم والمعتقدات التي يؤمن بها الشخص، وكذلك هو إخضاع المصلحة العامة للمصالح الشخصية، وغالباً ما يكون عن طريق وسطاء، (يوسف وعبد العزيز، ٢٠٠٦: ٣) ومن أشكاله:

أ. استغلال المناصب العامة: حيث يلجأ البعض إلى استغلال الوظيفة العامة لأجل تحقيق منافع وامتيازات شخصية. وتظهر بشكل بارز في احتكار الشخصيات ذات النفوذ والأشخاص لبعض الخدمات والسلع الأساسية، والبعض الآخر منهم يحصل على بعض الوكالات التجارية إلى جانب مشاركة التجار ورجال الأعمال والمستثمرين من الباطن، إضافة إلى إساءة استخدام الأملاك العامة والتصرف بها بشكل غير قانوني (يوسف وعبد العزيز، ٢٠٠٦: ٣).

ب. الاعتداء على المال العام: عن طريق الحصول على إعفاءات أو تراخيص وإعفاءات جمركية أو ضريبية للأشخاص أو الشركات بطريقة غير مشروعة وبدون حق (حسن وعماد، ٢٠١١: ٤).

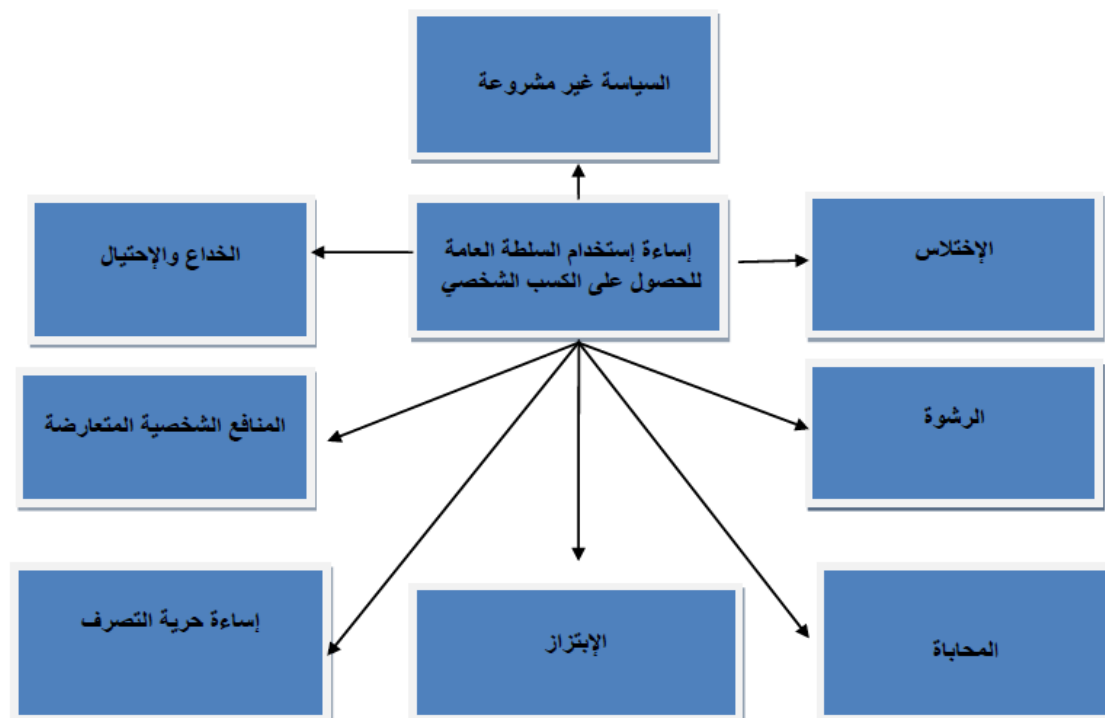
ج. تهريب الأموال: إذ يقوم بعض المسؤولين بتهريب المال العام الذي تم الاستيلاء عليه بطريقة غير مشروعة إلى الخارج.

د. عدم وجود النزاهة والشفافية في العطاءات الحكومية: عن طريق إحالتها بطرق ووسائل غير قانونية إلى الشركات ذات الصلة بكبار المسؤولين في السلطة أو أقاربهم بالإضافة إلى استخدام بعض الوسائل غير المشروعة والخدع في منح وإرساء المشتريات الحكومية ومواصفاتها.

هـ. مخالفة قانون الخدمة المدنية: بقيام العديد من المسؤولين رفيعي المستوى بتعيينات عشوائية للسلطات دون الحاجة الحقيقية للمعيّنين في الوظائف العامة، بالإضافة إلى التعيينات في مناصب دون توفر المؤهلات لدى الأشخاص المعيّنين، مما يسبب هدر المال العام، والتباطي الإداري وضعف فعاليته وكفاءته وتضخمه مما يؤدي لضعف الأداء في القطاع العام (المهايني، ٢٠١١: ٣١) و. السلبية: ومن صور ذلك اللامبالاة، وعدم إبداء الرأي، والامتناع عن المشاركة في اتخاذ القرارات (بن ناعة، ٢٠١٥: ٥٤).

٥. **مظاهر الفساد:** تتضح ظاهرة الفساد بشكل واضح من خلال مظاهرها وتجلياتها وهي عديدة من بينها الرشوة، التهريب الضريبي، وكذلك من خلال مختلف عوامل ظهورها الاقتصادية والسياسية والدولية. وفي دراسة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP (\*) لخصت فيه أهم مظاهر الفساد في المخطط التالي:

(\*) UNDP: The United Nations Development Programme.



الشكل (١): أشكال الفساد حسب منظمة الأمم المتحدة.

المصدر: يوسف يوسف حسن، الفساد الإداري والاقتصادي والكسب غير المشروع وطرق مكافحته، دار التعلم الجامعي، ط ١، الاسكندرية، ٢٠١٤، ص ٩٢.

**الفرع الأول الرشوة:** تعتبر الرشوة أهم تعبير عن الفساد المالي حيث أنها ترتبط بالمؤسسات والمنظمات والدوائر المالية ودوائر الخدمات العامة في كافة المستويات، كما أن أي بحث أو دراسة أو مقال يكاد لا يخلو من تحليل لهذه الظاهرة وتحليل لأسبابها ونتائجها، وهناك العديد من الجمعيات غير الحكومية ارتبط اسمها بمحاربة الرشوة. وفي الدول العربية يرتبط انتشار الرشوة بكل من الفساد الكبير والفساد الصغير. (حسن، ٢٠١٤: ٧)

**الفرع الثاني الإختلاس:** إن نسبة إختلاس الأموال العامة من قبل الموظفين في الحكومة لا بأس بها، وفي غياب يكاد يكون كامل وشامل للرقابة الفعالة "يصبح همهم الأول ملئ جيوبهم بالمال العام، دون اعتبار للحالة الاقتصادية للدولة أو الوضع المالي العام للميزانية" ومن صور هذا الإختلاس أن بعض المشاريع المفترض لها أن تنتهي في زمن معين لا تنتهي أبداً، وأن مشاريع أخرى قيمتها محدودة ومعروفة توضع لها ميزانية هائلة (حسن، ٢٠١٤: ٧).

**الفرع الثالث التهرب الضريبي (الجبائي):** امتناع الأفراد والمؤسسات من دفع الضريبة المستحقة وذلك بعدم التصريح عن الأرباح المحققة عن نشاطات غير مصرح عنها للدوائر المالية، أو القيام بتصريح كاذب (وهو أمر يحدث بشكل شائع لدى القطاع الخاص). كما يحصل التهرب من سداد الضريبة في شكله الطبيعي في السوق غير النظامية (اقتصاد الظل) فهو ينمو ويتراكم ضمنه رأس المال، مما يؤدي إلى إفقاد الحكومة المقدرة على مراقبة وضبط الكتلة النقدية، كما يفوت عليها فرصة تمويل الخزينة العامة للدولة بالشكل الصحيح (بودهان، ٢٠٠٩: ٢٥).

**الفرع الرابع المحاباة:** وهو أسلوب يتم من خلاله تموقع الفرد واحتلاله مكانة إجتماعية فيمنح الفرص والإمتيازات للأقارب والأصدقاء على حساب الأشخاص ذوي الكفاءة والجدارة كمحاباة

المسؤولين القدامى مثلاً في قطاع الصحة لأجل أبناءهم في إقضاء واستيراد الأدوية لصالح المستشفيات (مرزوق ومصطفى، ٢٠٠٠: ٤٥).

**الفرع الخامس غسيل الأموال:** تعد عملية غسيل الأموال من الآفات الخطيرة والحاضنة للفساد المالي والاقتصادي والاجتماعي وهي جريمة قانونية وشرعية، وكسب محرم يجب أن تتكاثف كل الجهود من أجل إيقافه كما تصنف هذه الظاهرة بأنها أخطر ظواهر عصر الاقتصاد الرقمي. (الحضرمي، ٢٠١٤: ٣٣).

**الفرع السادس التزوير:** ويعتبر هذا الشكل من الفساد حيلة سياسية قذرة وهي جريمة تتضمن نوع من الخداع والمكر وهو شكل أوسع من الرشوة والاختلاس ذلك أن موظفي الدولة يعملون من خلال شبكة موسعة ومنظمة تعمل على الإتجار بمختلف السلع والخدمات.

**الفرع السابع الابتزاز:** ويكون بالمال أو بالوسائل ومواد أخرى تستعمل للأكراه الجسدي والتهديد بالقوة وهو أسلوب عادة ما تلجأ إليه المافيا خاصة في الدول مثل إيطاليا وروسيا وذلك من خلال التأثير الذي تُمارسه على الموظفين الكبار في الدولة بالقيام بمجموعة من الإغتيالات التي تستهدفهم وزرع الرعب في نفوسهم لأجل تحقيق مصالح معينة (بن ناعة، ٢٠١٥: ٥٤).

**الفرع الثامن المحسوبية:** وهي توزيع الموارد إعتباراً للعلاقات الحميمة التي تجمع المسؤول بالأصدقاء وهو من أكثر الأشكال الشائعة في الأنظمة الأبوية الجديدة وذلك من خلال إنتشار قاعدة الزبون المفضل وهذا الشكل يشبه إلى حد ما المحاباة، إلا أن الفرق يكمن في أن هذه الأخيرة أي المحاباة تكون أكثر إنغلاقاً على المافيا أو الأطراف الأخرى (حسن، ٢٠١٤: ٧).

**٦. مظاهر الفساد الإداري في سورية من خلال تحليل مؤشرات الفساد:** لن تكون لجهود مكافحة الفساد إمكانية إحراز نجاح على أرض الواقع، ما لم تستند إلى دراسات تحليلية وتشخيصية لظواهر وآليات مكافحته، تستند إلى مفاهيم منضبطة ومحكمة لتدعيم مصداقية نتائجها واستنتاجاتها. ويمثل قياس متغيرات الفساد أحد أهم الركائز المنهجية التي تحقق هذه المصداقية. انطلاقاً مما سبق، نشيد إلى أن عملية قياس الفساد عموماً تعتمد على المؤشرات التالية: مؤشر الحوكمة، ومؤشر مدركات الفساد، ومؤشر دافعي الرشوة. وهنا لابد من الإشارة إلى أنه بالرغم من اعتماد أرقام هذه المؤشرات إلا أننا نتحفظ بشدة على مصادرها، إذ إن معظمها اعتمد على مصادر منظمات دولية مدنية مستقلة (منظمة الشفافية الدولية، البنك الدولي وغيرها)، ولقناعتنا بعدم إمكانية قياس مثل هذه المؤشرات كمياً ولا سيما من قبل منظمات خاصة لايتوافر لديها التمويل الكافي والخبرات الأكاديمية المطلوبة، وتعاون الدول معها للقيام بمثل هذا العمل الصعب والكبير على مستوى ١٦٩ دولة حول العالم، والسبب الأخير الذي حدا بنا للتشكيك بمصداقية أرقام المؤشرات هو إمكانية تسييس هذه الأرقام لصالح حكومات دون أخرى، وبالتالي لكل هذه الأسباب مجتمعة فإننا لنعبر أن المؤشرات المدروسة في هذا البحث هي مقاييس دقيقة للفساد، إنما كتقديرات لاختبار فرضيات البحث.

**٦-١. مؤشر الحوكمة:** بدأ صدور هذا المؤشر منذ سنة ١٩٩٦ عن البنك الدولي وتغطي أكثر من ٢٠٠ دولة، وتخضع البيانات التي تتضمنها هذه الدراسات إلى تكييف وتحليل مستمرين، يتولى هذه المهام خبراء متخصصون ويتضمن هذا المؤشر (٠٦) أبعاد للحوكمة (الحكم الرشيد) وهي:

- ❖ حرية الرأي، والمساءلة والمراقبة.
- ❖ الاستقرار السياسي في البلد.
- ❖ فاعلية المنظمات الحكومية في تقديم الخدمات العامة.
- ❖ جودة التدخل والتنظيم: يقصد بها جودة التشريعات الوطنية المتعلقة بالتجارة والضرائب والجمارك.



❖ سيادة القانون (يقصد بها فعالية القضاء ونزاهة تطبيق الأحكام الصادرة عنه، معدلات الجريمة ....) إنَّ درجة هذا المؤشر محسوبة من ١ إلى ١٠٠ وكلما ارتفع المؤشر كلما كان الأمر أفضل وكان ذلك مؤشراً على كفاءة السياسات والجهود المبذولة (عمر، ٢٠١١: ١١٦).

الجدول (١): تطور مؤشر الحوكمة في سورية خلال الفترة (٢٠١٨-٢٠٠٠)

العام	المساءلة والتعبير	الاستقرار السياسي وغياب العنف	فعالية المنظمات الحكومية	نوعية التنظيمات	سيادة القانون	ضبط الفساد
2000	-1.63	-0.18	-0.96	-1.26	-0.49	-1.03
2001	-1.63	-0.18	-0.88	-1.01	-0.50	-0.39
2002	-1.62	0.28	-0.88	-1.01	-0.55	-0.39
2003	-1.62	0.06	-1.09	-1.02	-0.47	-0.80
2004	-1.51	-0.29	-1.04	-1.10	-0.47	-0.82
2005	-1.51	-0.46	-1.14	-0.98	-0.59	-0.85
2006	-1.76	-0.28	-0.92	-1.36	-0.94	-1.06
2007	-1.78	-0.34	-0.81	-1.31	-0.80	-1.10
2008	-1.72	-0.34	-0.66	-1.14	-0.69	-1.15
2009	-1.69	-0.51	-0.60	-0.96	-0.57	-1.13
2010	-1.70	-0.81	-0.61	-0.90	-0.59	-1.13
2011	-1.81	-2.01	-0.50	-0.95	-0.78	-1.09
2012	-1.84	-2.68	-1.15	-1.53	-1.13	-1.21
2013	-1.83	-2.68	-1.40	-1.55	-1.41	-1.26
2014	-1.88	-2.75	-1.40	-1.69	-1.36	-1.55
2015	-1.92	-2.97	-1.59	-1.64	-1.42	-1.55
2016	-1.99	-2.92	-1.82	-1.67	-1.99	-1.57
2017	-1.97	-2.62	-1.77	-1.83	-2.09	-1.56
2018	-1.96	-2.74	-1.67	-1.80	-2.05	-1.63

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات البنك الدولي، مؤشرات الحوكمة للبنك الدولي WGI للأعوام المذكورة. على الرابط الإلكتروني: <http://www.govindicators.org>

من خلال الجدول نلاحظ أنَّ مؤشرات الحوكمة الستة سجلت سورية تقديرات سالبة على سلم التَّقديرات خلال الفترة (٢٠١٨-٢٠٠٠) فوقاً لهذه المؤشرات يُنظر إلى سورية على أنَّها تعاني من نوعية مُتدنية من المنظمات إذ يغلب الرّوتين والبيروقراطية عليها، إلى جانب ضعف القدرة على ضبط الفساد، وانخفاض كفاءة السياسات والجهود المبذولة لمواجهته.

٢-٦. مؤشر مدركات الفساد (CPI (Corruption Perception Index): يقوم مؤشر مدركات الفساد الصّادر عن منظمة الشّفافية الدّولية بتقييم وتصنيف الدّول وفقاً لدرجة إدراك الفساد بين المسؤولين والسّياسيين فهو مؤشر مركب يعتمد على البيانات المتعلقة بالفساد والتي تمّ جمعها من خلال استبيانات مُتخصصة تنفذها مختلف المؤسسات المستقلة ذات السمعة الحسنة (١٧) إستطلاع رأي قامت به ١٣ مؤسسة مستقلة منها البنك الدولي، المنتدى الإقتصادي، شركة غالوب..... وحتى تدرج أيّ دولة في مقياس مدركات الفساد لا بدّ أن يحتوي على الأقل ٣ مسوحات

موثوقة. كما أنه يعكس آراء أصحاب الأعمال والشركات المحلية من جميع أنحاء العالم بما في ذلك المتخصصون والخبراء من نفس البلد الذي يتم تقييمه. (تقرير مؤشر مدركات الفساد، ٢٠١٨: ٥)

يركز المؤشر على الفساد في القطاع العام ويحدده بإساءة استخدام الوظيفة العامة من أجل تحقيق مصالح خاصة، وتثيّر الاستبيانات المستخدمة في إعداد المؤشر أسئلة ذات صلة بغموض تحصل المسؤولين على مداخل إضافية غير مشروعة، على سبيل المثال قبول الموظفين الحكوميين الرشاوي أثناء قيامهم بتنفيذ أعمالهم المتعلقة بإنجاز طلبات الشراء، أو اختلاس المال العام، ومدى فعالية الجهود المتبعة في مكافحة الفساد، ولا تفرق المصادر بين الفساد الإداري والفساد السياسي. ويتم تمويل منظمة الشفافية الدولية من مختلف الوكالات الحكومية والمؤسسات والشركات الدولية، ودعمهم المالي هو الذي يجعل إعداد المؤشر ممكناً. وتتم عملية جمع المعلومات لغايات المقارنة، بناءً على خبرة ورؤية الأشخاص الأكثر تماس وتصادم مع واقع الفساد في كل دولة، ولذلك يعتمد المؤشر في قياسه على المدركات للأشخاص في كل دولة ولصعوبة تقييم مستويات الفساد في مختلف البلدان على أساس الخبرة العلمية التجريبية مثل مقارنة عدد القضايا أو القضايا المرفوعة أمام المحاكم بين بلد وآخر، وبالنظر إلى أن هذه المعلومات لا تشير إلى المستويات الحقيقية للفساد ولكنها تشير إلى الجودة، وخصائص المدعين العامين، وجودة المحاكم ووسائل الإعلام وطرق اكتشافهم للفساد. (تقرير مؤشر مدركات الفساد، ٢٠١٨: ٦)

الجدول (٢): تطور مؤشر مدركات الفساد في سورية خلال الفترة (٢٠١٨-٢٠٠٣)

العام	مؤشر مدركات الفساد في سورية*
2003	-3.4
2004	-3.4
2005	-3.4
2006	-2.9
2007	-2.4
2008	-2.1
2009	-2.6
2010	-2.5
2011	-2.6
2012	-2.6
2013	-1.7
2014	-2.0
2015	-1.8
2016	-1.3
2017	-1.4
2018	-1.3

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات منظمة الشفافية الدولية، مؤشر CPI للأعوام المذكورة. على الرابط الإلكتروني: (<http://www.Transparency.org/research/cpi/>).  
\* إشارة السالب للمؤشرات للدلالة على أنه مع انخفاض رقم المؤشر بالقيمة المطلقة يزداد الفساد.

نلاحظ أنَّ نسبة الفساد كانت مستقرة في الفترة ٢٠٠٦ إلى ٢٠١٢، ولكنها شهدت إرتفاع كبير في الفترة الممتدة (٢٠١٣-٢٠١٨) الأمر الذي يعد مؤشراً سلبياً ومقلقاً ويتطلب تسريع خطوات المشروع الاصلاحى الذي بدأ عام ٢٠١٧، واتخاذ إجراءات صارمة لاحتواء بؤر الفساد.

٦-٣. مؤشر دافعي الرشوة (BPI) **BRIBE PAYERS INDEX**: أصدرت منظمة الشّفاية الدولية ما نسميه مؤشر دافعي الرشوة، الذي يحاول أن يبين المصادر التي تورّد الرشوة، ولأنّ منظمة الشّفاية الدولية تعين بنفسها الشركة التي تقوم بالإستبيان، مثل شركة (غالوب) التي تهتم بهذه الأسئلة والمقابلات ولكون التكلفة المرتفعة لهذا المؤشر، وكذلك الجهد المبذول في هذا المشروع رهيب وغال فهو لا يصدر كل عام، بل مثلاً كل سنتين أو حتى أكثر.

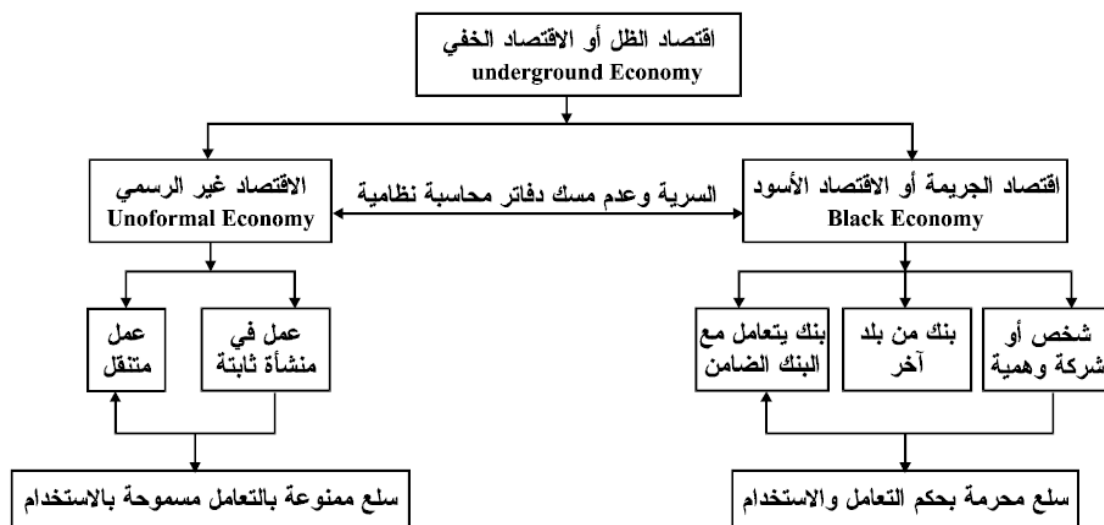
ويلاحظ أن سورية ليست ضمن مؤشر دافعي الرشوة فبالاطلاع على تقرير مؤشر دافعي الرشوة، نجد أنه يضم في تقريره لسنة ٢٠١١ ثمان وعشرون (٢٨) دولة من الدول الكبرى التي ينطوي إقتصادها على إفتتاح تجاري كبير، ونجد أن سورية غير مدرجة في هذا المؤشر (تقرير مؤشر مدركات الفساد، ٢٠١٨: ٦)

#### ٧. انعكاس الفساد على الاقتصاد الخفي (اقتصاد الظل) في سورية:

٧-١. تعريف الاقتصاد الخفي: قبل القيام بدراسة أثر الفساد في الاقتصاد الخفي في سورية، لابد أن نوضح مفهوم الاقتصاد الخفي أولاً، ومن ثمّ مفهوم التهرب الضريبي ثانياً، باعتباره مؤشر عن الاقتصاد الخفي، ففي الواقع لا يوجد تعريف دقيق للاقتصاد الخفي وعلى الرغم من تنوعه من حيث (الهدف، الآلية، الإجراءات، ... الخ) إلا أن هناك عوامل مشتركة بين مكوناته والتي سيتم اعتمادها كأداة لتمييزه عن القطاع العام أو الخاص المنظم أو المشترك، (الخ)، ويمكن تحديد هذه العوامل بما يلي:

أ. إنّه اقتصاد لا يخضع لسيطرة الحكومة ورقابتها، ولا تدخل مدخلاته ونواتجه في الحسابات القومية للبلد، ولا يعترف بالتشريعات الصادرة، وبالتالي فإنّه يعتمد على (السرية في أعماله بيعاً وشراءً وعملاً) أي بشكل بعيد عن أنظار الرقابة ولا يتعامل بمستندات رسمية ونظامية (الركبيات، ٢٠١٥: ١٣٦).

ب. إنّه يتهرب من جميع استحقاقاته للدولة، سواء كان ذلك متضمناً (الرّسوم والضرائب والخطط وتقديم البيانات، وما إلى ذلك)، ويستفيد من معظم الخدمات المقدمة للقطاعات الأخرى بجميع أشكالها، ونظراً لتنوع مجالات عمله يطلق عليه أسماء متعددة، وفقاً لمجال العمل الذي يؤديه (إذا كان يتعامل مع سلعة يمنع استخدامها ويحرم التعامل معها (الأسلحة، المخدرات، سرقة الآثار، الاتجار بالبشر)، فإننا نسميه الاقتصاد الأسود أو الاقتصاد الإجرامي (Black Economy) الخ. وإذا كان التعامل فيه ممنوعاً وكان مسموحاً باستخدام السلعة مثل (السوق السوداء لبعض السلع، وإنتاج بعض السلع بمصانع وورش ومتاجر غير مُسجلة، دروس خاصة، أعمال أجرة، عقود من الباطن غير موثوقة... الخ) نسميها الاقتصاد غير الرسمي Informal Economy (الركبيات، ٢٠١٥: ١٣٦).



الشكل (٢): أقسام اقتصاد الظل أو الاقتصاد الخفي

المصدر: د. حيان أحمد سلمان-مجلة الاقتصاد والنقل عدد ٧/تاريخ تموز ٢٠٠٦-الاقتصاد الخفي مازال خارج الخطة والتغطية، ص ٦٥.

العديد من المنظمات الدولية تناولت وقدمت تعاريف للاقتصاد الموازي ففي عام ١٩٩٣ أوضح تقرير مكتب العمل الدولي خصائص الاقتصاد الموازي على النحو التالي: هو عبارة عن مجموعة الأنشطة الصغيرة المستقلة التي يقوم بها العمال بأجر وبدون أجر، والتي تمارس على المستوى التكنولوجي والتنظيمي وهدفها خلق فرص العمل والدخول لأولئك الذين يعملون فيها، كذلك يتم تنفيذ هذه الأنشطة دون موافقة رسمية من السلطات ولا تخضع لرقابة الآليات المكلفة بإنفاذ احترام التشريعات في مجال الضرائب والحد الأدنى للأجور وغيرها من الأدوات المشابهة المتعلقة بالمسائل الضريبية وظروف العمل (تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠٠٤: ٣٢) أما المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي فقد فسر الاقتصاد الموازي بأنه هو مفهوم وطرح اقتصادي وسوسيولوجي ويستعمل للدلالة على جزء من الاقتصاد وكذلك كنموذج من إنشاء الشركات بحيث يعتبر شاذاً مقارنةً بالمؤسسات النظامية وكل ما يتطلب إنشاءها من توفر عناصر تبدو أحياناً شبه بديهية مثل التسجيل الجبائي والتسجيل في السجل التجاري والتوظيف الشرعي للعمال، والاشتراك في صناديق الضمان الاجتماعي والتمويل من القنوات المصرفية الرسمية، التسيير الرسمي (الشرقاوي، ٢٠٠٦: ١٥).

وحسب صندوق النقد الدولي فإن الاقتصاد الموازي هو لايشمل الأنشطة غير المشروعة فقط، بل ويشمل أيضاً أشكال الدخل التي لم يتم الإبلاغ عنها، والتي تم الحصول عليها من إنتاج السلع والخدمات المشروعة، سواء من المعاملات النقدية أو المعاملات التي تتم في نظام المقايضة، ويشمل الاقتصاد الموازي جميع الأنشطة الخاضعة للضريبة بشكل عام إذا ما تم إبلاغ السلطات الضريبية بها. (شنايدر ودومينيك، ٢٠٠٢: ٢)

٧-٢. مفهوم التهرب الضريبي: يعتبر التهرب الضريبي شكل من أشكال اقتصاد الظل حيث يتجنب الذين يعملون فيه الضرائب إما لخفض النفقات، أو لأن هذه الضرائب ليست عادلة، أو لكون إدارة الضرائب ضعيفة في تحصيلها. حيث تعتمد العديد من القطاعات العاملة في سورية كما هو الحال في العديد من البلدان النامية على نظام المعامل الصغيرة، وورش العمل التي لا يوجد لدى بعضها

سجلات في وزارة المالية، كما أن ضعف الاستعلام الضريبي يسهل في التهرب من الضريبة، مما يترك آثاراً كبيرة وضارة على المجتمع. وقد تم تعريف التهرب الضريبي بأنه تخلص المكلف كلياً أو جزئياً من أداء الضريبة دون نقل عبئها إلى غيره مما يؤثر في حصيلة الدولة من الضريبة ويضيع عليها حقها (الخطيب، ٢٠٠٠: ١٥٧). كما تم تعريفه بأنه: سعي المكلف للتخلص الكلي أو الجزئي من التزامه القانوني بدفع الضريبة المستحقة عليه وذلك باستخدام الطرق المشروعة وغير المشروعة (منصور، ١٩٩٤: ١٨١).

٣-٧. **تقدير حجم التهرب الضريبي في سورية:** لا توجد أرقام دقيقة للتهرب الضريبي في سورية فهو عبارة عن أرقام تقديرية صرحت عنها وزارة المالية السورية، فبحسب الوزارة فإن مسألة تقدير حجم التهرب الضريبي بالأرقام مهمة صعبة إذ لم تكن مستحيلة، إذ ما من جهاز متخصص يستطيع تقدير حجم التهرب الضريبي بالأرقام. وأنه من المستحيل من الناحية العلمية، لافي بلدنا أو في أي بلد من بلدان العالم حساب حجم التهرب الضريبي بالأرقام (عكروش وزهيري، ٢٠٠٥: ١٧٢). وعليه سيتم التعامل في هذا البحث مع أرقام تقديرية للتهرب الضريبي حسب تصريحات وزارة المالية السورية، خلال الفترة (١٩٩٧-٢٠١٨):

الجدول (٣): حجم التهرب الضريبي في سورية للفترة (١٩٩٧-٢٠١٨)، الواحدة: مليار ل.س.

العام	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
التهرب الضريبي	٤٩	٤٨,٥	٤٤,٩	٤٩,٦	٦٥,٨٣	٦٩,٣	٧٤,١	٨٦,٤	١٠٤,٥	٢٣٦,٦	٢٧٨,٦
العام	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨
التهرب الضريبي	٣١٨,٦	٣٤٦,٤	٤٠٠	٥٠٠	٥٥٠	٥٠٠	٦٠٠	٧٠٠	١٧٥٠	١٧٠٠	١٧٠٠

المصدر: أرقام تقديرية من تصريحات وزارة المالية السورية، قيمة التهرب الضريبي ٤% من الناتج المحلي الإجمالي للفترة (٢٠٠١-٢٠٠٥)، و ٨% من الناتج المحلي الإجمالي في الفترة (٢٠٠٦-٢٠١١)، وقدر بحوالي ١١,٧% من الناتج المحلي الإجمالي خلال سنوات الأزمة.

٤-٧. **الفساد وانعكاسه على التهرب الضريبي كمؤشر لاقتصاد الظل:** يترتب على الفساد في مجال القطاع الضريبي آثار خطيرة، يمكن أن نشير إليها كما يلي:

❖ إذا وجد فساد في القطاع الضريبي فإن هذا يؤدي بالبعض إلى تقديم إقرارات ضريبية تبين مطرح ضريبي غير واقعي للأفراد الخاضعين للضريبة. وبهذه الطريقة يمكنهم بطريقة خادعة إظهار قدرة أقل مقارنة بمقدرتهم الحقيقية، في حين لا يمكن للمكلفين المخلصين تقليل هذه المقدرة بنفس الطريقة وإذا تم التعامل مع الاثنين (وهما من قدم إقرارات ضريبية صحيحة ذات مقدرة حقيقية على الدفع ومن قدم إقرارات مخادعة كاذبة لا تعكس قدرته الحقيقية على الدفع (يعكس معاملة ضريبية واحدة) وهذا يعني أن الفساد يؤدي إلى انتهاك مبدأ العدالة الأفقية الذي يقوم على معاملة ضريبية واحدة للأفراد ذوي القدرة المتساوية على الدفع.

❖ تؤدي ممارسات الفساد في القطاع الضريبي إلى قدرة خادعة وخاطئة للأفراد المتورطين في ممارسات فاسدة، حيث تسبب هذه الممارسات وانتشارها على نطاق كبير إلى انخفاض في الطاقة الضريبية للمجتمع ككل، فإذا كان واضح السياسة المالية سيضع ويقدر حجم الإيرادات الحكومية ويخطط لحجم الإنفاق الحكومي على أساس القدرة الضريبية الخاطئة فهذا سيؤثر سلباً على تحقيق السياسة المالية لأهدافها (الخوري، ٢٠٠٣: ٣).

وبدراسة العلاقة الارتباطية بين مؤشرات الفساد ومؤشر التهرب الضريبي في سورية للفترة (٢٠٠٣-٢٠١٨) وذلك باعتماد بيانات الجدول (٢) لمؤشر مدركات الفساد (المعبر عن الفساد الإداري)، والجدول (٣) للتهرب الضريبي (كمؤشر في اقتصاد الظل)، وباستخدام برنامج ال-SPSS تم الحصول على النتائج الموضحة في الجداول (5,6,7) الآتية.

الجدول (٤): Model Summary<sup>b</sup> - معاملا الارتباط والتحديد ومشكلة الارتباط الذاتي.

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	.818 <sup>a</sup>	.670	.644	307.5603	1.020
a. Predictors: (Constant), x					
b. Dependent Variable: y					

الجدول (٥): ANOVA - اختبار معنوية نموذج الانحدار المتعدد

ANOVA <sup>a</sup>						
Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.	
1 Regression	2491307.182	1	2491307.182	26.337	.000 <sup>b</sup>	
1 Residual	1229713.075	13	94593.313			
Total	3721020.257	14				
a. Dependent Variable: y						
b. Predictors: (Constant), x						

الجدول (٦): نتائج اختبار معنوية معاملات الانحدار Coefficients<sup>a</sup>

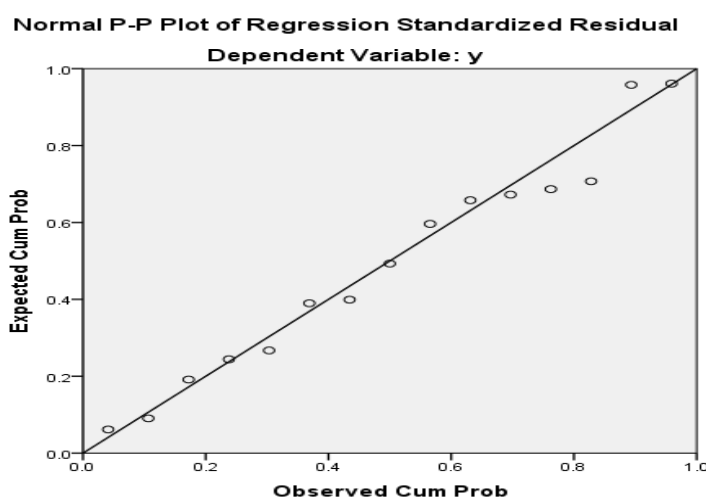
Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	Collinearity Statistics	
	B	Std. Error	Beta			Tolerance	VIF
1 (Constant)	2011.730	297.003		6.773	.000		
x	61.027	11.892	.818	5.132	.000	1.000	1.000
a. Dependent Variable: y							

يبين الجدول (٤) أن قيمة معامل الارتباط بلغت  $R = 0.818$  وإن قيمة  $0.75 < |R_{x,y}| < 1$  وعليه أن العلاقة طردية وقوية، مما يؤكد على أن الفساد يسهم في زيادة التهرب الضريبي، مما يثبت على أن الفساد يمثل دعامة لاقتصاد الظل. كما يبين الجدول (٤) أن قيمة معامل التحديد  $R^2 = 0.670$  وهذا يعني أن 67% من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع (التهرب الضريبي) تعود إلى تغيرات حاصلة في قيم المتغير المستقل (الفساد الإداري) وتفسر معادلة الانحدار هذه التغيرات. وبالنسبة لقيمة معامل التحديد المصحح Adjusted R square هي 0.644 وهذا يعني أن التغيرات الحاصلة في المتغير المستقل تفسر 64,4% من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع، وباقي النسبة تعود إلى عوامل أخرى لم يتم إدخالها في النموذج وتحسب ضمن قيمة الخطأ العشوائي.

وبيّن الجدول (٥) اختبار معنوية نموذج الانحدار، إذ أنّ القيمة المحسوبة  $F=26.337$  أكبر من القيمة الجدولية  $4.454$  عند درجتَي حرية (١، ١٥) ومستوى دلالة  $0.05$ ، كما أنّ احتمال الدلالة  $P = 0.000 < 0.05$  وبالتالي فإنّ نموذج الانحدار معنوي. وعليه سيتم التحقق من شروط المربعات الصّغرى العادية OLS كالآتي:

#### أ. اختبار شرط اعتدالية التوزيع الاحتمالي للبواقي Normality Test: الفروض الإحصائية:

فرض العدم  $H_0$ : ينصّ على أنّ البواقي تتبع التّوزيع الطّبيعي.  
الفرض البديل  $H_1$ : ينصّ على أنّ البواقي لا تتبع التّوزيع الطّبيعي.



الشكل (٣): العلاقة بين الاحتمال التجميعي المشاهد والاحتمال التجميعي المتوقع للبواقي المعيارية. من خلال فحص الشّكل البياني للعلاقة بين الاحتمال التّجميعي والمُتوقع للبواقي المعيارية، يمكن التّوصل إلى كون البواقي تتوزع بشكلٍ عشوائي على جانبي الخط أي أنّ البواقي تتوزع توزيعاً معتدلاً (أي تتبع التوزيع الطبيعي). وباستخدام اختبار "كلومجروف سميرنوف" واختبار "شابيرويلك"، يمكن الحصول على النتائج في الجدول (٧):

الجدول (٧): اختبار اعتدالية التوزيع الاحتمالي للبواقي Tests of Normality.

	Kolmogorov-Smirnov <sup>a</sup>			Shapiro-Wilk		
	Statistic	df	Sig.	Statistic	df	Sig.
Standardized Residual	.152	15	.200*	.953	15	.567

يتضح من نتائج التحليل الإحصائي أنّ قيمة P value أكبر من مستوى المعنوية 0.05 في كلا الاختبارين ومن ثمّ فإنه يمكن قبول الفرض العدمي القائل بأنّ البواقي تتوزع توزيعاً طبيعياً وهو ما يدعم النتيجة التي تمّ التّوصل إليها من خلال الرّسم البياني في الشكل (٣)، مما يعني أنّ البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

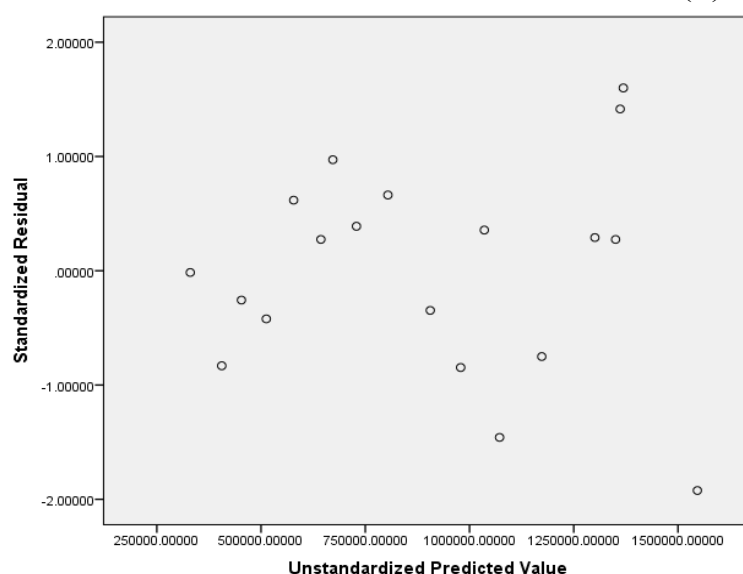
#### ب. اختبار الاستقلال الذاتي للبواقي Durbin-Watson:

الفرض العدم:  $H_0$ : يوجد استقلال ذاتي بين البواقي (لا يوجد ارتباط ذاتي).  
الفرض البديل  $H_1$ : لا يوجد استقلال ذاتي بين البواقي (يوجد ارتباط ذاتي).

يُرفض الفرض العدمي في حالتين: الحالة الأولى: إذا كان  $(4-dl < dw < 4)$ ، الحالة الثانية: إذا كان  $(0 < dw < dl)$ . ويُقبل الفرض العدمي في حالتين: إذا كان  $(2 < dw < 4-du)$ ، الحالة الثانية:

إذا كان  $(du < dw < 2)$ . أمّا الحالتين التاليتين يكون القرار غير محدد، بمعنى أنه لا يمكن تحديد فيما إذا كان هناك ارتباط خطي أم لا، وهما: الحالة الأولى:  $(4 - du < dw < 4 - dl)$ ، الحالة الثانية:  $(dl < dw < du)$ .

بناءً على النتائج التي تمّ التوصل إليها في الجدول (٥) Model Summary فإنّ  $dw = 1.020$  و  $(dw < dl > 0)$ . حيث  $dl = 1.08$  و  $du = 1.36$  حسب جداول إحصائية ديربن واطسون  $dw$  عند عدد مشاهدات  $n = 15$  وعدد متغيرات  $k = 1$ ، وعند مستوى دلالة ٥%. وعليه نرفض فرض عدم ونقبل الفرض البديل الذي ينص على أنه لا يوجد استقلال ذاتي بين البواقي. **ج. اختبار ثبات التباين:** يمكن الحكم على مدى تجانس أو ثبات تباين الأخطاء من خلال فحص شكل انتشار البواقي المعيارية مع القيم الاتجاهية للمتغير التابع، ومن خلال الـ SPSS تمّ التوصل إلى هذا الاختبار في الشكل (٤):



الشكل (٤): شكل انتشار البواقي المعيارية.

وقد تمّ التوصل إلى أنّ انتشار وتوزيع البواقي يأخذ شكلاً عشوائياً على جانبي الخط الذي يمثل الصفر، والذي يفصل البواقي السالبة عن البواقي الموجبة، حيث أنه لا يمكن رصد نمط أو شكل معين لتباين هذه البواقي، وهو يعني أنّ هناك تجانس أو ثبات في تباين الأخطاء. **د. شرط عدم الازدواج الخطي بين المتغيرات المستقلة (التفسيرية):** باستخدام معامل تضخم التباين (VIF): تمّ الحصول على قيم هذا المعامل من جدول المعاملات (٦)، (Coefficientsa) حيث بلغت قيم هذا المعامل (١,٠٠٠) وهي أقل من (٥) وبالتالي لا يوجد ارتباط خطي بين المتغيرات المستقلة.

Collinearity Statistics	
Tolerance	VIF
1.000	1.000

وبناءً على النتائج التي تمّ التوصل إليها في الجدول (٦) فإنّ النموذج المتحصل عليه:

$$Y_i = 2011.730 + 61.027 X + U_i$$



ويبين الجدول (٦) أنّ تقديرات معلمات النموذج معنوية لأنّ قيمة Sig. أقل من مستوى الدلالة ٠,٠٥. ويفسر هذا النموذج أنّ التهرب الضريبي كمؤشر لاقتصاد الظل دالة خطية للفساد الإداري معبر عنه بمؤشر مدركات الفساد، وهذا المتغير المستقل مفسر للتغير في التهرب الضريبي، والدليل على ذلك وجود الحد الثابت بقيمة تختلف عن الصفر، وإنّ معلمة الفساد موجبة دلالة على التناسب الطردي بينها وبين التهرب الضريبي. وبالتالي يمكن القول أنّ الفساد دعامة للاقتصاد الخفي وأساس نموه وتوسعه.

فزيادة الفساد ينمو ويتسع اقتصاد الظل. ولاختزال متغيرات الفساد الأكثر صلة باتساع ظاهرة التهرب الضريبي ونمو الاقتصاد الخفي سيتم استخدام طريقة التحليل العاملي والتي تهدف إلى إيجاد مجموعة من العوامل، Factors، التي تكون مسؤولة عن توليد الاختلافات، Variations، في مجموعة مكونة من عدد كبير من متغيرات الاستجابة، Response Variables، إذ يمكن التعبير عن المتغيرات المشاهدة كدالة في عدد من العوامل المستترة، وغالباً ما يعبر عن متغيرات الاستجابة بتركيب خطي Linear Compounds، وبالتالي يمكن التحليل العاملي من تحديد مدى تأثير العوامل أو المؤشرات قيد الدراسة، وذلك باختيار مجموعة المتغيرات التي تفسر أكبر قدر ممكن من التباين الكلي، وهذا ما يشكل العامل الأول، ثم يتم تحديد مجموعة المتغيرات التي تفسر أكبر قدر ممكن من التباين المتبقي بعد استخلاص العامل الأول، وهذا ما يشكل العامل الثاني وهكذا. فالعامل الأول يفسر أكبر قدر من التباين الكلي للبيانات ثم العامل الثاني ثم العامل الثالث فالرابع. وعليه تم صياغة التساؤل الآتي: الفساد يمثل دعامة أساسية لاقتصاد الظل، وبالتالي هل يمكن إيجاد أنموذج رياضي يبين هذا الدور أو الأثر؟

للإجابة عن هذا التساؤل تم ترميز المتغيرات وفق الآتي:

$X_1$ : المساءلة والتعبير

$X_2$ : الاستقرار السياسي وغياب العنف

$X_3$ : فعالية الحكومة في تقديم الخدمات العامة.

$X_4$ : نوعية التنظيمات،  $X_5$ : سيادة القانون

$X_6$ : ضبط الفساد،  $X_7$ : مؤشر مدركات الفساد.

الجدول (٨): متغيرات التحليل العاملي لإيجاد النموذج الأمثل المعبر عن اقتصاد الظل القائم على

الفساد

العام	المساءلة والتعبير	الاستقرار السياسي	فعالية الحكومة	نوعية التنظيمات	سيادة القانون	ضبط الفساد	مدركات الفساد
2003	-1.62	-0.06	-1.09	-1.02	-0.47	-0.80	-3.4
2004	-1.51	-0.29	-1.04	-1.10	-0.47	-0.82	-3.4
2005	-1.51	-0.46	-1.14	-0.98	-0.59	-0.85	-3.4
2006	-1.76	-0.28	-0.92	-1.36	-0.94	-1.06	-2.9
2007	-1.78	-0.34	-0.81	-1.31	-0.80	-1.10	-2.4
2008	-1.72	-0.34	-0.66	-1.14	-0.69	-1.15	-2.1
2009	-1.69	-0.51	-0.60	-0.96	-0.57	-1.13	-2.6
2010	-1.70	-0.81	-0.61	-0.90	-0.59	-1.13	-2.5

العام	المساءلة والتعبير	الاستقرار السياسي	فعالية الحكومة	نوعية التنظيمات	سيادة القانون	ضبط الفساد	مدرجات الفساد
2011	-1.81	-2.01	-0.50	-0.95	-0.78	-1.09	-2.6
2012	-1.84	-2.68	-1.15	-1.53	-1.13	-1.21	-26
2013	-1.83	-2.68	-1.40	-1.55	-1.41	-1.26	-1.7
2014	-1.88	-2.75	-1.40	-1.69	-1.36	-1.55	-2
2015	-1.92	-2.97	-1.59	-1.64	-1.42	-1.55	-1.8
2016	-1.99	-2.92	-1.82	-1.67	-1.99	-1.57	-1.3
2017	-1.97	-2.62	-1.77	-1.83	-2.09	-1.56	-1.4
2018	-1.96	-2.74	-1.67	-1.80	-2.05	-1.63	-1.3

المصدر: التهرب الضريبي أرقام تقديرية من تصريحات وزارة المالية السورية، قيمة التهرب الضريبي ٤% من الناتج المحلي الإجمالي للفترة (٢٠٠١-٢٠٠٥)، و٨% من الناتج المحلي الإجمالي في الفترة (٢٠٠٦-٢٠١١)، وقدّر بحوالي ١١,٧% من الناتج المحلي الإجمالي خلال سنوات الأزمة مؤشرات الحوكمة. إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات البنك الدولي، مؤشرات الحوكمة للبنك الدولي WGI للأعوام المذكورة على الرابط الإلكتروني: <http://www.govindicators.org>، إشارة السالب للمؤشرات للدلالة على أنه مع انخفاض رقم المؤشر بقيمة المطلقة يزداد الفساد.

الجدول (٩): مصفوفة الارتباط للعلاقة بين مؤشرات الفساد.

Correlation Matrix <sup>a</sup>								
		X1	X2	X3	X4	X5	X6	X7
Correlation	X1	1.000	-.379	-.116	-.160	-.367	-.611	.235
	X2	-.379	1.000	.708	.792	.839	.849	-.272
	X3	-.116	.708	1.000	.863	.856	.688	-.058
	X4	-.160	.792	.863	1.000	.923	.851	-.191
	X5	-.367	.839	.856	.923	1.000	.902	-.286
	X6	-.611	.849	.688	.851	.902	1.000	-.377
	X7	.235	-.272	-.058	-.191	-.286	-.377	1.000
Correlation Matrix <sup>a</sup>								
		X1	X2	X3	X4	X5	X6	X7
Sig. (1-tailed)	X1		.074	.335	.276	.081	.006	.190
	X2	.074		.001	.000	.000	.000	.154
	X3	.335	.001		.000	.000	.002	.415
	X4	.276	.000	.000		.000	.000	.239
	X5	.081	.000	.000	.000		.000	.141
	X6	.006	.000	.002	.000	.000		.075
	X7	.190	.154	.415	.239	.141	.075	
a. Determinant = 0.00009385								

يبين الجدول (٩) المصفوفة الارتباطية<sup>(١)</sup>، والتي تتكون من جزأين: الجزء العلوي الذي يتضمن معاملات ارتباط بيرسون، والجزء السفلي الذي يتضمن قيمة الاحتمال لمعنوية معاملات الارتباط (من طرف واحد)، Sig (1-Tailed)، كما يبين أن قيمة محدد هذه المصفوفة يساوي (٠,٠٠٠٠٩٣٨٥)، وبما أن  $Determinant = 0.00009385 > 0.00001$ <sup>(٢)</sup>، وبالتالي يمكن القول بعدم وجود مشكلة للازدواج الخطي بين المتغيرات، وبالتالي لا حاجة إلى حذف متغيرات. الجدول (١٠): نتائج اختبار KMO Test للتحقق من مدى كفاية حجم العينة

KMO and Bartlett's Test		
Kaiser-Meyer-Olkin Measure of Sampling Adequacy.		.652
Bartlett's Test of Sphericity	Approx. Chi-Square	109.740
	df	21
	Sig.	.000

يبين الجدول (١٠) أن قيمة اختبار  $KMO=0.652 > 0.50$ ، وبالتالي يمكننا الحكم بكفاية حجم العينة<sup>(٣)</sup> المستخدمة في البحث. كذلك تبين نتائج اختبار بارتلليت Bartlett's Test أن مصفوفة الارتباط هي مصفوفة الوحدة<sup>(٤)</sup>، حيث بلغت قيمة كاي مربع المحسوبة (109.740) عند درجات حرية 21، وبما أن قيمة احتمال الدلالة  $P = 0.000$  أقل من مستوى الدلالة ٠,٠٥ نقول بأن مصفوفة الارتباط هي مصفوفة الوحدة.

الجدول (١١): قيم الجذور الكامنة لمصفوفة الارتباط ونسبة ما يفسره كل عامل من التباين الكلي المفسر لمؤشرات الفساد

Total Variance Explained									
Component	Initial Eigenvalues			Extraction Sums of Squared Loadings			Rotation Sums of Squared Loadings		
	Total	% of Variance	Cumulative %	Total	% of Variance	Cumulative %	Total	% of Variance	Cumulative %
1	4.563	65.184	65.184	4.563	65.184	65.184	4.082	58.308	58.308
2	1.199	17.123	82.307	1.199	17.123	82.307	1.680	23.999	82.307
3	.786	11.222	93.529						
4	.237	3.388	96.917						
5	.152	2.167	99.084						
6	.053	.751	99.835						
7	.012	.165	100.000						

Extraction Method: Principal Component Analysis.

(١) مصفوفة العلاقات هي تحليل مبدئي للعلاقات بين المتغيرات الداخلة في التحليل العاملي، حيث ينبغي ملاحظة المتغيرات التي تكون قوة العلاقة بين المتغيرين أكبر من ٠,٩٠ بغض النظر عن الإشارة أي بقيمتها المطلقة، والنظر في استبعادها.

(٢) ينبغي أن يكون محدد المصفوفة أكبر من ٠,٠٠٠٠٠١ حتى لا يكون هناك مشكلة ارتباط ذاتي بين المتغيرات.

(٣) تتراوح قيمة إحصائي اختبار KMO بين الصفر والواحد الصحيح، وكلما اقتربت قيمته من الواحد الصحيح كلما دل ذلك على زيادة الاعتمادية للعوامل التي نحصل عليها من التحليل، والعكس صحيح. ويشير صاحب هذا الاختبار (Kaiser, 1974) إلى أن الحد الأدنى لهذا الإحصائي هي (٠,٥٠) حتى يمكن الحكم على كفاية حجم العينة أما في حالة أن تكون قيمته أقل من ذلك فإنه يتعين زيادة حجم العينة.

(٤) كون مصفوفة الارتباط هي مصفوفة الوحدة هذا يعني أنه لا توجد علاقة ارتباط بين المتغيرات، حيث أن معامل الارتباط بين جميع المتغيرات يساوي الصفر. وهذا الاختبار يعد مكملاً للشرط الخاص بالأمر أن يكون هناك متغير معامل الارتباط بينه وبين معظم أو كل المتغيرات يساوي الصفر، ولكن الفرق بينهما يكمن في أن اختبار بارتلليت يكون بشكل إجمالي للمصفوفة ككل.

يبين الجدول (١١) الجذور الكامنة لمصفوفة الارتباطات (تباين المكونات)، ومجموعها يساوي رتبة المصفوفة ويساوي (٧) بقدر عدد المتغيرات، إذ أنَّ المكون الرئيس الأول له أكبر جذر كامن (أو تباين المكون) ويساوي (٤,٥٦٣) ويفسر (٦٥,١٨٤%)، وإنَّ المكون الثاني له جذر كامن (١,١٩٩٩) ويفسر (١٧,١٢٣%)، هذان المكونان لهما المساهمة الأكبر في التباين الكلي المفسر فقد بلغ مجموع ما يفسراه ٨٢,٣٠٧% من التباين الكلي في الدالة المعبرة عن دور الفساد في نمو اقتصاد الظل، ونلاحظ أنه تمَّ الاستغناء عن المكونات التي لها جذور كامنة أقل من الواحد الصحيح، وتبين أيضاً أنَّ المكون الأول قبل الحل الأمثل وبعده كان له الأثر الأكبر فهو مسؤول عن (٦٥,١٨٤%) و (٥٨,٣٠٨%) من التباينات الكلية في النموذج قبل التدوير وبعده، ومن الملاحظ أنَّ توزيع التباينات بين المكونات أصبح أفضل بعد التدوير، فلم يعد ذلك الفرق الكبير بين تشاركيات المكونات، ويبدو ذلك واضحاً بالنسبة لجميع المكونات. ولدى تطبيق طريقة تدوير المحاور على متغيرات الفساد تمَّ الحصول على مصفوفة العوامل الأولية، وتشبعات هذه العوامل وفق ما هو مبين في الجدول (١٢):

الجدول (١٢): مصفوفة العوامل الأولية لمؤشرات الفساد وتشبعات هذه العوامل بعد التدوير

Rotated Component Matrix <sup>a</sup>			
المتغيرات		Component	
		1	2
نوعية المنظمات	X4	.964	
فعالية الحكومة	X3	.939	
سيادة القانون	X5	.935	
الاستقرار السياسي وغياب العنف	X2	.840	-.334
ضبط الفساد.	X6	.813	-.543
المساءلة والتعبير	X1		.812
مؤشر مدركات الفساد.	X7		.724

من الملاحظ أنَّه ومن خلال التحليل العاملي لمؤشرات الفساد في سورية خلال الفترة ٢٠١٨-٢٠٢٣ تمَّ التمكن من تخفيض عدد المتغيرات من (7) متغيرات وتمثيلها بعاملين فقط، وهذين العاملين استطاعا تفسير نسبة عالية من تباين هذه المتغيرات بلغت قيمتها (٨٢,٣٠٧%)، وبناءً على ذلك تمَّ التوصل إلى ما يأتي:

**العامل الأول:** يرتبط بأكبر معامل ارتباط (٠,٩٦٤) نوعية المنظمات.

**العامل الثاني:** يرتبط بأكبر معامل ارتباط (٠,٩٣٩) فعالية الحكومة في تقديم الخدمات العامة.

وبالتالي يمكن القول أنَّ تدني نوعية المنظمات في سورية وتدني فعالية المنظمات الحكومية في تقديم الخدمات العامة، وانخفاض كفاءة السياسات الحكومية في ضبط الفساد يسهم في زيادته وانتشاره، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة التهرب الضريبي ونمو اقتصاد الظل في سورية بدليل العلاقة الطردية التي تمَّ التوصل إليها عند دراسة العلاقة بين الفساد والتهرب الضريبي كمعبر عن اقتصاد الظل، مما يسيء للوطن ولبرنامج التطوير والتحديث والإصلاح وللشفافية التي أكدَّ عليها السيد الرئيس الدكتور بشار الأسد، وللتسهيلات المقدمة من قبل الإدارة الاقتصادية والمالية في سورية بتشجيع الاستثمارات ومكافحة التهرب الضريبي وتهريب الأموال والسلع. وإنَّ ما تمَّ

التوصل إليه من نتائج ينسجم مع حقيقة الواقع الذي تعيشه سورية إذا أشارت التقارير الدولية إلى أنَّ اقتصاد الظل شكل نسبة ٧٨% من الناتج المحلي الإجمالي السوري في عام ٢٠١٧ كما هو موضح في الجدول أدناه.

الجدول (١٣): نسبة اقتصاد الظل من الناتج المحلي الإجمالي لمجموعة دول ومنها سورية

التسلسل	الدولة	نسبة اقتصاد الظل من GDP وسطي الفترة (2007-1999) و أعوام أخرى %
1	سويسرا	8,5 (2007) ، 7,1 (2013)
2	الولايات المتحدة	8,6 (2007) ، 6,6 (2013)
3	فرنسا	15 (2007) ، 10 (2013)
4	الإمارات	26,4 (2007) ، 25,1 (2016)
5	المكسيك	30
6	اليونان	27,5 (2007) ، 23,6 (2013)
6	ماليزيا	31,6
7	روسيا	43,8 (2007) ، 29,8 (2013)
8	مصر	34,7
9	تونس	37,7
10	جورجيا	65,8
11	بوليفيا	66,9
12	سورية	19,2 (34 من 151) (78% - 2017- في ظل حرب السبع سنوات)

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على تقارير البنك الدولي ومؤسسة هيرتيج الدولية ودراسة فريديريك شنادير (حجم الاقتصاد الظل في ٣١ دولة أوروبية ٢٠١٣) وبناءً على ماتقدم نرفض فرض عدم ونقبل الفرض البديل الذي ينص على أنَّ هناك دور وتأثير لظاهرة الفساد الإداري في اتساع ونمو الاقتصاد الخفي في سورية.

٨. آليات مكافحة الفساد والحد من اقتصاد الظل والإجراءات السورية في طريق الإصلاح: إنَّ الخوض في مضمون اقتصاد الظل أمر صعب ومعقد، بسبب عدم وجود منهجية وطنية لتعريفه ونقص المعلومات حول هذا القطاع، وكذلك صعوبة المقارنة بين (من يسعى إلى تأمين سبل العيش له ولأولاده) والذين (يسعون لتجميع ومراكمة الثروة على حساب الشعب ويتحولون إلى شوكة في خاصرة سورية المقاومة). إلا أنَّ موضوع التنمية والإصلاح الإداري كان محور اهتمام سورية منذ السبعينيات، واتخذت سورية الكثير من الخطوات لمكافحة الفساد، لكن هذه الخطوات كانت خجولة مقارنةً بالدول العربية التي خطت خطوات كبيرة في مجال تطوير وزارة خاصة للتنمية الإدارية، في حين أنَّ سورية لم تستطع آنذاك من إنشاء هيئة أو وزارة مسؤولة عن التنمية والإصلاح الإداري. (الخوري، ٢٠٠٣: ٣) حيث جاءت برامج الإدارة الحكومية متجزأة وتفتقر إلى وضوح المنهج الفكري الإصلاحي، بالإضافة إلى غياب البنية التنظيمية المختصة بالإصلاح والمهياة بشرياً ومادياً وتقنياً وسلطوياً لقيادة برنامج الإصلاح الإداري، إذ اكتفت الحكومة بتشكيل بعض اللجان التخصصية لوضع برامج أولية للتدريب والتأهيل للسلطة القيادية العليا، ثم توالى بعض المحاولات الجزئية التي انصبت باتجاه تحديد شروط مواصفات شاغلي المواقع الإدارية العليا في الأجهزة العامة وتقديم سلسلة من البرامج منها:

- ❖ برنامج وزارة الصناعة لإصلاح وإعادة هيكلة القطاع العام الصناعي، وإلغاء وإعادة تشكيل بعض مؤسساته وفق أسس جديدة.
- ❖ تعديل العديد من المراسيم واللوائح والقوانين والأنظمة الهادفة إلى تبسيط الإجراءات والابتعاد عن الروتين والبيروقراطية.
- ❖ تشكيل هيئة استشارية تتبع لرئاسة مجلس الوزراء تقوم بإعداد الدراسات وتقديم المقترحات حول مسائل التنمية والإصلاح الإداري والاقتصادي (الخضر، ٢٠٠٢: ٢).
- ❖ لكن جميع هذه المحاولات لم تتمكن من تحقيق أهدافها للأسباب الآتية:
- ❖ عدم وضوح وضبابية المنهجية الفكرية للإصلاح الإداري، والاعتماد على الإصلاحات الجزئية بعيداً عن تحديد متطلبات الإصلاح الكلي.
- ❖ عدم وجود هيكل تنظيمي معني بالإصلاح الإداري تتوفر فيه الكفاءات البشرية المطلوبة وتُهيأ له المستلزمات التي تمكنه من المشاركة بفعالية في إعداد وقيادة برنامج الإصلاح الإداري.
- ❖ غياب مشاركة القطاع الخاص في صياغة الخطوط العريضة للإصلاح الإداري.
- ❖ اتباع سياسة إصلاح إداري بطيئة وحذرة جداً (الخضر، ٢٠٠٢: ٢).
- ❖ وصولاً إلى المشروع الوطني للإصلاح الإداري الذي أصدره السيد الرئيس الدكتور بشار الأسد في ٢٠ حزيران عام ٢٠١٧ والذي يُعتبر منعطف تاريخي للإصلاح الإداري في سورية تبنته وزارة التنمية الإدارية، وبدأت أولى خطواتها التنفيذية في ٢٠١٨/٩/١٠ بدراسة الهياكل التنظيمية والوظيفية، والنظام الداخلي والملاكات العددية وعبء العمل للجهات العامة والموافقة عليها.

#### الاستنتاجات والتوصيات

**أولاً. الاستنتاجات:** ظاهرة الفساد الإداري من القضايا الهامة التي تناولتها أدبيات الفكر الإداري نظراً لارتباطها القوي بالسلوك الانساني وجميع دول العالم تعاني من الفساد وتنتهت إلى خطورة هذه الظاهرة، وسورية من الدول التي تعاني من نوعية متدنية من المنظمات وضعف القدرة على ضبط الفساد وتم التوصل إلى:

- ❖ التهرب الضريبي في سورية كمؤشر للاقتصاد الظل دالة خطية للفساد الإداري.
- ❖ يرتبط التهرب الضريبي بالفساد الإداري في سورية بعلاقة طردية قوية وبالتالي يعد الفساد الإداري دعامة وركيزة في الاقتصاد الخفي، كما يعد التهرب الضريبي شريك في جرائم الفساد.

#### ثانياً. التوصيات:

١. رفع الوعي ضد الفساد الإداري ونشر ثقافة الولاء والتفاني في العمل لتحقيق الصالح العام.
٢. العمل على تحقيق توازن اقتصادي، ورفع المستوى المعيشي للمواطن سواء كان موظف أو مواطن عادي للنهوض بالمستوى الاقتصادي للفرد، مع التركيز بشكل كبير على النوع الأول انطلاقاً من مبدأ "لا تضع جائع حارس على طعام".
٣. اعتماد إستراتيجية شاملة ودقيقة تتضمن تدابير رادعة ووقائية وتربوية واضحة، وضمن إطار زمني محدد، توجه من خلاله ضربات قاصمة للجهات الفاسدة ولأفراد الداعمين له في كافة المستويات الإدارية وبدون استثناء، وتعتمد الخبرات والكفاءات الوطنية وتأخذ بعين الاعتبار مبدأ "وضع الشخص المناسب في المكان المناسب" وتطوير آليات موضوعية للتوصيف الوظيفي عند اختيار المسؤول.
٤. اعتماد بعض الإجراءات التي تساعد على القضاء أو الحد من الفساد الإداري ولعل من أهمها:

- ❖ الحد من الروتين وتبسيط إجراءات العمل، وتحقيق السرعة في إنجاز المعاملات إلى الحد الذي لا يتيح للموظف التلاعب بسهولة.
- ❖ العمل على جعل عملية تقييم أداء الموظفين والمؤسسات عملية مستمرة لاكتشاف الخل والانحرافات والعمل على تصحيحها بشكل مستمر، ومنع استمرار هذه الانحرافات لتصبح جزء من الثقافة السائدة في بيئة العمل.
- ❖ اتخاذ الإجراءات الوقائية والعلاجية والعمل على تفعيل القوانين وتطوير النظم الرقابية.

#### المصادر

١. بودهان، موسى، (٢٠٠٩)، النظام القانوني لمكافحة الفساد في الجزائر، منشورات ANEP، الجزائر.
٢. بن ناعة، الطاهر، (٢٠١٥)، دور القيادة الإدارية في مكافحة الفساد الإداري في المؤسسة الجزائرية-دراسة حالة بلدية عين الحجل. رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق، جامعة محمد بو ضيوف المسيلة: الجزائر.
٣. تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، الدورة العادية العامة: ٢٤ جوان، (٢٠٠٤)، القطاع غير الرسمي أو هام وحقائق.
٤. تقرير مؤشر مدركات الفساد لعام، (٢٠١٨)، منظمة الشفافية الدولية: برلين، ألمانيا.
٥. حنوش، زكي، (٢٠٠١)، مظاهر الفساد الإداري في السلوك اليومي للمواطن العربي: الأسباب ووسائل العلاج، جامعة حلب، كلية الاقتصاد.
٦. حسن، محمد عبد الصالح، عماد، صلاح، (٢٠١١)، آثار اجتماعية واقتصادية للفساد في العراق، ص ٤ على الموقع الإلكتروني: <http://www.nazaha.iq/conf.7.adm4.pdf>
٧. حسن، يوسف يوسف، (٢٠١٤)، الفساد الإداري والاقتصادي والكسب غير المشروع وطرق مكافحته، الاسكندرية: دار التعلم الجامعي، ط ١.
٨. الحضرمي، عمر حمدان، (٢٠١٤)، ظاهرة الفساد (الخطورة والتحدّي سياسياً واقتصادياً واجتماعياً). عمان: منشورات عمادة البحث العلمي.
٩. الخطيب، خالد، (٢٠٠٠)، التهرب الضريبي، مجلة جامعة دمشق، المجلد ١٦، العدد ٢.
١٠. الخضر، علي إبراهيم، (٢٠٠٢)، الإصلاح الإداري الواقع والمتطلبات-نموذج مقترح للإصلاح الإداري في سورية. جمعية العلوم الاقتصادية السورية: [www.Mafhoum.com/articles-04\khide](http://www.Mafhoum.com/articles-04\khide)
١١. الخوري، هاني، (٢٠٠٣)، الإصلاح الإداري في سورية. تم استرجاعه على الموقع [mafhoum.com](http://mafhoum.com) في ٢٠١٩/٢/١٦.
١٢. داؤود، ابتهاج محمد رضا، (٢٠١١)، الفساد الإداري وآثاره السياسية والاقتصادية مع الإشارة لتجربة العراق في الفساد. مجلة دراسات دولية. العدد ٤٨، العراق، منشورات جامعة بغداد.
١٣. الركيبات، كايد كريم، (٢٠١٥)، الفساد الإداري والمالي، مفهومه وآثاره وطرق قياسه وجهود مكافحته، الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
١٤. الشمري، هاشم، (٢٠١١)، الفساد الإداري والمالي وآثارهما الاقتصادية والاجتماعية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن.

١٥. الشرقاوي، عبد الحكيم مصطفى، (٢٠٠٦)، التهرب الضريبي والاقتصاد الأسود، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الاسكندرية، مصر.
١٦. عكروش، محمد، زهيري، علاء الدين، (٢٠٠٥)، دراسة تحليلية لواقع التهرب والتهريب في سورية وأثره على التنمية، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (٢٧)، العدد ١.
١٧. عمر، مروى محمود، (٢٠١١)، تحليل اتجاهات الفساد في مصر، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، جامعة حلوان، العدد (٢)، الجزائر.
١٨. فريديريك شنايدر، دومينيك، إنستي، "الاختباء وراء الظلال، نمو الاقتصاد الخفي"، سلسلة قضايا اقتصادية، العدد ٣٠، آذار، ٢٠٠٢، صندوق النقد الدولي، واشنطن، نسخة الكترونية، متاح على الموقع الإلكتروني:
- <http://www.imf.org/external/pubs/ft/issues/issues30/ara/issue30a.pdf>
١٩. ليمام، محمد حليم، (٢٠١١)، ظاهرة الفساد السياسي، الأسباب والآثار والإصلاح، مركز دراسات الوحدة العربية، ط٢، بيروت، لبنان.
٢٠. منصور، ميلاد يونس، (١٩٩٤)، مبادئ المالية العامة، منشورات الجامعة المفتوحة، القاهرة، مصر.
٢١. مرزوق، عنتر، مصطفى، عبدو، (٢٠٠٠)، معضلة الفساد في الجزائر، دراسة الجذور والأسباب والحلول، دار النشر جيلطي: الجزائر.
٢٢. المهاني، محمد خالد، (٢٠٠٨)، الفساد الإداري والمالي ومظاهره وأسبابه ومدخل الرقابة الحكومية لمكافحته، مجلة رماح للبحوث والدراسات، العدد الرابع، ديسمبر ٢٠٠٨، الأردن.
٢٣. محمد، وارث، (٢٠١٣)، الفساد وأثره على الفقر إشارة إلى حالة الجزائر. الجزائر، جامعة سعدحلب البليدة، العدد ٨.
٢٤. يوسف، سعيد، عبد العزيز، فيصل، (٢٠٠٦)، دور التقنيات الحديثة في مجال الغش والفساد، ورقة عمل مقدمة للقاء العلمي الذي نظمته المجموعة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبية، الجهاز المركزي للمحاسبات، جمهورية مصر العربية.